المحاضرة الاولى: 2023/10/3

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي

لقد نتج عن سياسات الانفتاح الاقتصادي التي عرفها العالم ويزال، وما شملته من تحرير للتجارة الدولية وتوسيع لنشاطات الشركات متعددة الجنسيات، وما ترتب على ذلك من زيادات في تدفقات لرؤوس الأموال عبر الحدود، العديد من المكاسب خاصة بالنسبة للدول النامية ومن بينها الجزائر مثل :

- الزيادة في معدل النمو الاقتصادي.
- خلق فرصة جديدة للارتقاء بالتجارة.
- التطور التكنولوجي.
- الاستثمار.

لكن في المقابل وحتى تتمكن الجزائر من الاستفادة من كل ما سبق والتي تعتبر في حد ذاته تحديات لابد أن تجسد السياسات الكفيلة بتهيئة المناخ المناسب لاستغلال وتوظيف الموارد المحلية وتنشيط الاستثمار.

إن نظام التسوق على خلاف نظام التخطيط المركزي لا يستند عند الكثيرين إلى افتراض المصلحة العامة لدى متخذي القرار كما هو الحال بالنسبة لواضعي الخطة.

بالرغم من أن اقتصاد السوق يسعى إلى تحقيق المصلحة الخاصة للمنتجين والمستهلكين ويحقق تبعا لذلك المصلحة العامة، ويبقى أهم تحدي تواجهه البلاد هو التوفيق بين ضرورة تفعيل المنافسة وتحيري الأسواق.

بمعنى فاعلية حرية وعجالة الدخول إلى الأسواق والبقاء فيها من جهة وتدخل الدولة لحماية اقتصاد وتوجيه مسار التنمية من جهة أخرى، وهو ما يعرف بـ: رسم السياسة العامة للمنافسة.

عوامل قياس مدى فعالية السياسة العامة للمنافسة

- درجة تطبيق القوانين المتعلقة بالمنافسة (عدد المحاضر (التحقيقات)، درجة الجزاءات، مجالات التشريعات).
- القانون الأساسي المتعلق بهيئات وسلطات المنافسة (مدى الاستقلالية، شفافية القرار).
- مدى تجاوب الحكومات مع فكرة المنافسة خاصة عمليات الخوصصة.

نستنتج أن هناك ارتباط وثيق بين السياسة الاقتصادية والتنافسية مونهما يهتمان بـ الكفاءة الاقتصادية من جهة وتحقيق مصلحة المستهلكين من جهة أخرى.

لكي نستطيع التأقلم مع التغييرات الصناعية والتجارية لابد من سن آليات جديدة في التنظيم القانوني لتخترق الأسواق الخارجية، لا يكون الهدف فقط هو المحافظة على الأسواق المحلية من كل ما يمكن أن يعرقل سير النمو الاقتصادي.

تعريف المنافسة:

المنافسة لغة: من مصدر التنافس، وتنافس القوم في الشيء رغبوا فيه، قال تعالى « وفي ذلك فليتنافس المتنافسون » سورة الطفيفن الآية 26.

وفي الحديث قوله ﷺ « فو الله ما الفقر أخشى عليكم وكلني أخشى أن تسلط الدنيا عليكم كما سلطت على من قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها فتهلككم كما أهلكتهم ».

نستنتج أن المنافسة لغة الترغيب في الشيء والتسابق إليه على نحو الاستحقاق وبذل الجهد في سبيل التفوق.

إن للمسلمين في إمتثالهم للأوامر والنواهي الشرعية مستوعبون لمفاهيم المنافسة مثل قوله ﷺ « لا يحتكر إلا خاطئ » وقوله أيضا « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون ».

ميزت اللغة الفرنسية بين المنافسة كتزاحم وصراع Rivalité وبين المنافسة كعملية تنافس compétition وعرفت بالمعنى الأول أكثر.

من خلال التعريف اللغوي نستنتج

أسس المنافسة التجارية الشرعية

- التسابق بين التجارة والمنتجين في الأسواق التجارية
- بذل الجهد من أجل جلب وانتاج أجود السلع وأنسب الأسعار بما يتناسب مع قدرات المستهلكين.
- أن يخلو هذا التسابق من إلحاق ضرر بالمتنافسين حتى تكون منافسة مشروعة (خالية من اغش والخداع).
- تحقيق المصلحة العامة هو الهدف من هذا التسابق (توفير السلع وأسعار مناسبة).

المنافسة إصطلاحا:

من منظور تنظيم المجتمع هي هملية المواجهة بين رغبات ثلاثة أطراف:

- المتعاملون الاقتصاديون (ربح).
- العمال (أحسن راتب)
- المستهلكين (أجود السلع والخدمات بأقل التكاليف).

أما من منظور إقتصادي « آلية تمكن في سوق محددة تشكل الأسعار بواسطة عملية العرض والطلب».

لم يعرف مصطلح المنافسة قانونا إلا أن مجلس المنافسة الفرنسي عرفه في تقرير له إلى الحكومة:

«la concurrence est le mode d'organisation sociale dans lequel l'initiative décentralisée des agents économiques est de nature à assurer la meilleur efficacité dans l'allocation des ressources rares de la collectivité».

ومهما تعددت التعاريف فإن قيمة المنافسة تتمثل في الآثار التي ترتبها على الآداء الاقتصادي:

- سباق المنافسين في إختصار الوقت (مواكبة تغير أذواق المستهلكين).
- سباق المنافسين في تحسين جودة المنتج.
- سباق المنافسين في خفض التكلفة إذ لا يمكن تحديد أسعار تنافسية دون ضبط مستمر للتكاليف.

تحديد ماهية قانون المنافسة:

يرتبط قانون المنافسة بشتى فروع المنظومة القانونية سواء تلك التي تدخل في إطار القانون العام أو القانون الخاص، وتنفتح أكثر على قانون الأعمال وما يندرج تحت لوائه من موضوعات (كالشركات، حماية المستهلك، حماية المكلية الصناعيي....).

عرفته الأستاذة catherine barreau بأنه « مجموعة القواعد التي تطبق على المؤسسات أثناء نشاطها في السوق والتي تكون موجهة إلى تنظيم التنافس الذي تخوضه هذه المؤسسات ».

بينما ميز البعض بين المفهوم الضيق والواسع لقانون المنافسة.

التعريف الضيق: مجموعة من القواعد التي تهدف إلى منع الممارسات المقيدة للعبة التنافسية كالاتفاقات أو الاستغلال التعسفي لوضع المهيمن»

التعريف الواسع: «مجموعة من القواعد القانونية التي تتولى تنظيم المنافسة بين الشركاء الاقتصاديين بشأن البحث والحفاظ على الزبائن».

إن الهدف الأساسي لقانون المنافسة هو السير الحسن للسوق وإتباع حاجات المستهلكين.

أسباب ودواعي سن قانون المنافسة:

تنص المادة 61 من التعديل الدستوري لسنة 2020: ان الشعب الجزائري متمسك بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة.

إن الجزائر المتمسكة بـ.....كل الانسجام مع خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية، وفي ظل احترام أهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية.

كما تنص المادة 61 من التعديل الدستوري « حرية التجارة والاستثمار والمقاولة مضمونة وتمارس في إطار القانون».

<u>من بين الأسباب:</u>

- تأهيل المؤسسات الوطنية وجعلها عنصرا فعالا في السوق مما يحقق التقدم.
- مساعدة المؤسسات للتصدي لكل انعكاسات العولمة خاصة في ظل أفق إقامة منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية وتحفيز الالتزامات التي سوف تترتب نتيجة انضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة (مرحلة تفاوض).
- حرية النفوذ إلى السوق الوطنية وحماية المتنافسين.
- ضمان السير الحسن للسوق.
- حماية المستهلكين.